

بالوجود والعدمية وبالمتعلق بنفس الكلمة ونفس الحروف التي فرض ورود الاعلال عليها و  
بالتعلق بغيرها وحرفها اي وحرف اجراء الثلثة الاضية بعد ان تحقق جلة الشروط السبعة  
المذكورة بعد قوله قال اصل قول وكذا دار اصل دورا سكنت الواو ثم غلبت الواو الوجود  
الشروط المذكورة فيها الا ان شرطها ان اسم مع وزن فعله ووجودها في الشرط فيها  
ظاهر والاسباب ان يوزن قوله ويعلم من ذلك ان قوله للتابعه عن جميع ما  
لا يعرفه من العلة لا يشاء شرطه ثلثا فيجوز الفصل بين ما يعقل لا جميع الشرط وبين ما  
لا يعقل لا يشاء شرطه بشرط الا انه قدما متعينا ما يدفع السؤال المقدر ورعاية لما سببه  
لان تقدم في تحقق الاعلال واصلها ديار ودارا على تبعها لاجده يعني دارا وسوقا على كثره  
ويصل كوقام اصله فوام تبعها لعله اعني قام وسوقا على كثره ويعلم بشرطها اصله  
سوقا على كثره واحده وسوسوقا وانما قال تبعها لاجده ولم يذكر تبعها لاجده كما  
قال في ديار لان واحده لم يعقل بل كان في حكم ما على سبب واوه يهيي وادسوقا وان  
لم يعقل لانها مشبهة بالف دار كونهما ميثمة اي ساكنة والدار قد اعترفت كما ان سوسوقا قد اعترفت  
لشابهتها بما اعترفت به هذه الاشياء التي هي ديار وقام وسياط وان لم يكن لافعالا  
ولا مع وزن افعال وحد الوزن نظر الى المعنى اذ وقع قوله ولا مع وزن فعله للتابعه فكذلك  
الاشياء التي هي دار وقام وسوسوقا واعلم ان هذه الاشياء التي اعترفت بالتبعية وان لم  
تكن من الثلثة الاضية التي اشترط ابن جنين في اعلامها الشرط المذكورة الا انها كانت  
في كونها من العلة وما قبلها من كثره في قوله ولا يعطف على قوله ومن ثم يعقل قوله

بما اعترفت به هذه الاشياء التي هي ديار وقام وسوسوقا واعلم ان هذه الاشياء التي اعترفت بالتبعية وان لم تكن من الثلثة الاضية التي اشترط ابن جنين في اعلامها الشرط المذكورة الا انها كانت في كونها من العلة وما قبلها من كثره في قوله ولا يعطف على قوله ومن ثم يعقل قوله

اي وحرف اجراء الثلثة الاضية انما تعمدت اوجبت الشرط المذكورة اجمع لا يعقل  
كقوله المعركة جميع الحائز والخونة جميع حائز وصدي وسواها الذي سبل من ثلثها  
وصوري اسم ما يقرب المدينة لا يشاء الشرط الاول فيها وسواها للمبرين اما اشياء  
الامر الاول اعني كون روف العلة في افعالها من ذلك لا يشاء القبول وانما اشياء  
الامر الثاني اعني كونها في اسم علم وزن فعله فحرفه لا يقول له وجه من وزن الفعل  
بعلمة الثالث وسي التاء في الالف والالف في الاخر بين وقيل انما يعقل روف  
العلة في هذه الاشياء حتى يدلل هذه الاشياء او هو في العلة في هذه الاشياء على  
الاصول اعني ان اصلا صدي باه واصل غيره واو ولو اعلم ان لم يعلم ايها واوي وايها  
بايها ومن ثم لا يعقل كقولهم القوم لطروحة سبب القفا الككتين فلم يوجد الشرط  
انما اعني عدم روف حركه ووف العلة ومن ثم لا يعقل كقولهم ان حركه العين في  
عور وحركه التاء في اجنور في حكم الكون لان العين والتاء في حكم الكون اليقين  
في عور في حكم عين اجور لانه بمعنى والتاء في اجنور في حكم الف تجاور لانه بمعنى فاف  
تتبع الشرط الثالث وهو عدم كون فتحه ما قبلها في حكم الكون وانما جعل التاء  
سواء على المزيد لانهم يقولون الاصل في الالف والعيوب افعل وافعال بدلها لاصفها  
بها والتاء في فذوات منها فلا يجعل كالا يعقل الاصل وهذا عكس سائر الابواب  
قال في سائر الابواب يتبع المزيد الجرد وسهاتين الج والمزيد منهن من لم يلج الى  
عدم الاعلال الاصل الذي سوا فعل وافعال فاعمل الجرد فاعمال عارقال فانهم وسابله

Copyright © King Saud University